



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



Capital adequacy and its impact on banking sustainability: An analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange

Rida Khail Ali*, Ibrahim Ali Al-Kurdi

College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:

Capital adequacy, banking sustainability, market value added, number of branches, credit granted to the agricultural sector.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	20 Jul. 2025
Received in revised form	19 Aug. 2025
Accepted	19 Aug. 2025
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Rida Khail Ali

College of Administration and Economics/Tikrit University



Abstract: This study aimed to analyze the impact of capital adequacy on some banking sustainability indicators in Iraqi banks during the period (2016–2023). The study examined three indicators representing the dimensions of banking sustainability: market value added as an indicator of economic sustainability, the number of branches as an indicator of social sustainability, and credit granted to the agricultural sector as an indicator of environmental sustainability. The study relied on data from official sources and used the Panel SUR model to measure the interrelationships between variables using the R programming language. The results showed that capital adequacy does not significantly influence market value added or the volume of agricultural credit, indicating the limited role of this regulatory indicator in influencing the market or environmental performance of banks. The results also revealed a positive and significant relationship between capital adequacy and the number of branches, reflecting the role of capital adequacy in enabling banks to expand geographically. The study concluded that it is necessary to develop the analytical models adopted by Iraqi banks, link expansionary policies to financial solvency, and reconsider the priorities of financing directed to development sectors, particularly the agricultural sector. It also called for activating partnerships between banks and government institutions to enhance sustainable financing and modernizing the regulatory environment to ensure the effectiveness of financial indicators in supporting comprehensive banking sustainability.

كفاية رأس المال وأثرها على الاستدامة المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ابراهيم علي الكردي

رضا خيل علي

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كفاية رأس المال في بعض مؤشرات الاستدامة المصرفية في المصارف العراقية خلال الفترة (2016-2023)، تناولت الدراسة ثلاثة مؤشرات تمثل أبعاد الاستدامة المصرفية، وهي القيمة السوقية المضافة كمؤشر للاستدامة الاقتصادية، وعدد الفروع كمؤشر للاستدامة الاجتماعية، والائتمان الممنوح للقطاع الزراعي كمؤشر للاستدامة البيئية، واعتمدت الدراسة على بيانات مستقاة من مصادر رسمية، واستخدمت نموذج Panel SUR لقياس العلاقات المتداخلة بين المتغيرات من خلال لغة R البرمجية.

أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال لا تُشكل عاملاً مؤثراً بشكل معنوي في القيمة السوقية المضافة أو في حجم الائتمان الزراعي، مما يدل على محدودية دور هذا المؤشر الرقابي في التأثير على الأداء السوقي أو البيئي للمصارف، فيما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كفاية رأس المال وعدد الفروع، مما يعكس دور الكفاية الرأسمالية في تمكين المصارف من التوسع الجغرافي.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير النماذج التحليلية المعتمدة في المصارف العراقية، وربط السياسات التوسعية بالملاءة المالية، إلى جانب إعادة النظر في أولويات التمويل الموجهة للقطاعات التنموية، ولا سيما القطاع الزراعي، كما دعت إلى تفعيل الشراكة بين المصارف والمؤسسات الحكومية لتعزيز التمويل المستدام، وتحديث البيئة التنظيمية بما يضمن فاعلية المؤشرات المالية في دعم الاستدامة المصرفية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، الاستدامة المصرفية، القيمة السوقية المضافة، عدد الفروع، الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي.

المقدمة

تمثل كفاية رأس المال أحد المحددات الهيكلية الجوهرية لصلابة الهيكل المالي للمصارف، نظراً لما تعكسه من قدرة هذه المؤسسات على امتصاص الصدمات النظامية واللا نظامية، والتخفيف من حدة المخاطر الائتمانية والسوقية والتنشغيلية، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار المصرفي الكلي. وقد اكتسب هذا المؤشر بعداً تنظيمياً حيوياً من خلال توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أولته أهمية محورية ضمن منظومة الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية، لما له من دور فعال في تعزيز الملاءة المالية وتحقيق متطلبات الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي بما يتلاءم مع مستوى المخاطر الموزونة بالأصول.

وفي ضوء التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال المصرفية، أخذت الاستدامة المصرفية تتبلور كمفهوم متعدد الأبعاد، يتجاوز حدود الامتثال المالي إلى فضاءات أكثر شمولاً، تجمع بين الفاعلية الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية، والكفاءة البيئية. وتتقاطع هذه الأبعاد مع قدرة المصارف

على تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل، وتحقيق توازن استراتيجي بين الربحية والمساءلة المجتمعية والأثر البيئي.

ويُفترض أن تؤثر كفاية رأس المال بشكل غير مباشر على عناصر الاستدامة عبر قنوات متعددة؛ فمن جهة، يُمكن لرأس المال الكافي أن يعزز من القدرة التمويلية للمصرف، ما ينعكس على توسيع النشاط الائتماني – لا سيما في القطاعات ذات الأثر التنموي كقطاع الزراعة – بما يكرّس البعد البيئي للاستدامة. ومن جهة أخرى، قد يُسهم الاستقرار المالي الناتج عن ملاءة رأس المال في تحسين الانتشار الجغرافي للفروع المصرفية، مما يحمل بعداً اجتماعياً من حيث تعميم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. أما على الصعيد الاقتصادي، فأن أثر كفاية رأس المال قد يتجسد في تحسين القيمة السوقية المضافة للمصرف بوصفها مؤشراً للأداء المستدام والربحية النوعية.

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1. مشكلة الدراسة: تشهد البيئة المصرفية العراقية تحديات متزايدة تتسم بارتفاع درجة التعقيد والتقلب، في ظل تحولات اقتصادية متسارعة على المستويين المحلي والدولي، ما يفرض ضغوطاً مضاعفة على أداء المصارف وقدرتها على الاستمرارية. وفي هذا السياق، تُعد كفاية رأس المال أحد المكونات الأساسية التي تمثل دعامة رئيسية في مواجهة المخاطر وضمان الاستقرار المالي، إذ ترتبط مباشرةً بقدرة المصرف على امتصاص الخسائر غير المتوقعة دون الإخلال بالتزاماته التشغيلية، إلا أن الاقتصار على كفاية رأس المال بوصفها مؤشراً مالياً تقليدياً لا يُلبّي متطلبات التقييم الشامل لأداء المصارف في ظل تبني مفاهيم الاستدامة المعاصرة، التي تدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن إطار استراتيجي موحد. ومن هذا المنطلق، فإن العلاقة بين كفاية رأس المال والاستدامة المصرفية لا يمكن اختزالها في بعدها المالي فقط، بل يفترض تحليلها ضمن نموذج تركيبي يراعي التداخلات البنوية بين مختلف مكونات الاستدامة.

ومن خلال ما سبق تنطلق مشكلة الدراسة من الأسئلة الآتية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في القيمة السوقية المضافة للمصارف العراقية عينة الدراسة؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في عدد الفروع للمصارف العراقية عينة الدراسة؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من قبل المصارف العراقية عينة الدراسة؟

1-2. أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي تلعبه كفاية رأس المال في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف، وأثرها المباشر على تحقيق الاستدامة المصرفية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات المالية التي يشهدها القطاع المصرفي العراقي، تزداد الحاجة إلى دراسات متعمقة تسلط الضوء على العلاقة بين كفاية رأس المال والاستدامة المصرفية، خاصة في بيئة مصرفية تواجه ضغوطاً مستمرة لضمان استمراريته وتنافسيته، لذا تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. الأهمية العملية:

- أ. تساهم الدراسة في توفير قاعدة معرفية تسهم في تحسين أداء المصارف العراقية من خلال فهم تأثير كفاية رأس المال وقدرتها في تحقيق الاستدامة المصرفية.

ب. تقدم توصيات عملية يمكن أن تساعد إدارة المصارف ومتخذي القرار على تحسين السياسات المالية والإدارية، مما يعزز قدرتها على التعامل مع المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل.

2. الأهمية العلمية:

تُسهّم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات السابقة من خلال تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والاستدامة المصرفية ضمن إطار زمني محدد يمتد من 2016 إلى 2023.

1-3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على العلاقة بين كفاية رأس المال والاستدامة المصرفية، وذلك في سياق القطاع المصرفي العراقي، ويمكن تلخيص هذه الأهداف كما يأتي:

1. دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال ومؤشرات الاستدامة المصرفية (القيمة السوقية المضافة، عدد فروع المصرف، الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي) خلال الفترة (2016-2023)،
2. تقديم توصيات لتعزيز كفاية رأس المال وضمان استدامة القطاع المصرفي في ظل التحديات الاقتصادية، مع إثراء الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال،

1-4. فرضيات الدراسة: استناداً لمشكلة الدراسة وسعيًا لتحقيق أهدافها صيغت الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في القيمة السوقية المضافة للمصارف العراقية عينة الدراسة.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في عدد الفروع للمصارف العراقية عينة الدراسة.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من قبل المصارف العراقية عينة الدراسة.

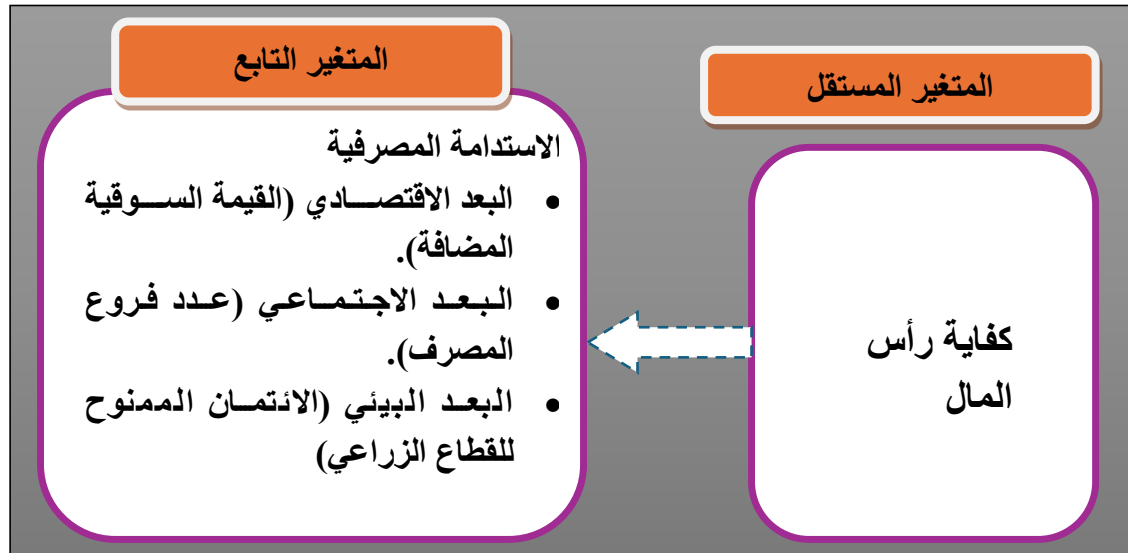
1-5. مجتمع وعينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من سبعة مصارف عراقية تم اختيارها بناءً على توافر بياناتها المالية والإدارية خلال الفترة (2016-2023)، وهي: مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف سومر التجاري، ومصرف الائتمان العراقي،

1-6. منهج الدراسة: في هذه الدراسة تم الاعتماد على منهجين أساسيين هما:

1. **المنهج الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج لاستعراض الأدبيات والنظريات المرتبطة بموضوع الدراسة، إذ يتم تحليل المفاهيم المتعلقة بكفاية رأس المال والاستدامة المصرفية، فضلاً عن استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هذه المفاهيم، بهدف بناء إطار نظري متكامل يساهم في فهم موضوع الدراسة وتحديد أبعادها.

2. **المنهج التحليلي:** تم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل البيانات المالية والإدارية المتعلقة بالمصارف العراقية المختارة، ويشمل ذلك جمع البيانات من التقارير السنوية للمصارف وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية متقدمة باستخدام لغة R البرمجية، بهدف قياس العلاقة بين (كفاية رأس المال) وأبعاد الاستدامة المصرفية (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، ويساعد هذا المنهج في تقديم نتائج دقيقة ومبنية على بيانات واقعية تعكس أداء المصارف خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة (2016-2023).

1-7. متغيرات الدراسة ونموذجها: استناداً إلى ما ورد في متغيرات الدراسة، وبالرجوع إلى مشكلة وأهداف وفرضيات الدراسة، تم صياغة مخطط فرضي يظهر العلاقة بين متغيرات وأبعاد الدراسة واتجاهات التأثير فيها ويمكن توضيح مخطط الدراسة في الشكل رقم (1).



شكل (1): المخطط الفرضي لمتغيرات الدراسة

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان.

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث**أولاً. كفاية رأس المال**

أهمية كفاية رأس المال: تُعد كفاية رأس المال أحد الركائز الأساسية لاستقرار النظام المصرفي وضمان قدرته على مواجهة المخاطر المحتملة، إذ تمثل الدرع الواقي الذي يحمي أموال المودعين والدائنين، ويعزز الثقة في الجهاز المصرفي وتكمن أهمية كفاية رأس المال فيما يأتي (المرسومي، 2015: 67):

1. تمثل كفاية رأس المال عنصراً أساسياً لضمان أموال المودعين والدائنين وتوفير الحماية لهم.
2. تساعد في الحفاظ على عائد مناسب للمساهمين، بما يحقق التوازن بين الأمان والربحية.
3. ازدادت أهميتها مع توسع المصارف التجارية في الإقراض دون زيادة موازية في رأس المال، مما رفع مستوى المخاطر.
4. تعد أداة رئيسة للحد من تأثير الأزمات المالية والمصرفية على الاستقرار الاقتصادي.
5. دفعت الأزمات السابقة السلطات الرقابية إلى تبني معايير وإجراءات صارمة لضمان كفاية رأس المال وحماية النظام المصرفي.
6. تساهم في منع انتقال المخاطر المصرفية بين الدول، خصوصاً في ظل العولمة المالية.

معايير كفاية رأس المال:

1. **نسبة رأس المال إلى الودائع:** تُعد نسبة رأس المال إلى الودائع من أقدم وأكثر المعايير شيوعاً في قياس كفاية رأس المال المصرفي، واستُخدمت على نطاق واسع، خاصة في المصارف الأمريكية حتى عام 1942، حين أُهملت بسبب متطلبات تمويل الحرب العالمية الثانية. يقوم المعيار على تحديد حد أقصى للودائع بالنسبة لرأس المال، غالباً بنسبة 10%، بحيث تعادل الودائع عشرة أضعاف رأس المال، إذ تزيد المخاطر على المودعين كلما تجاوزت الودائع هذا الحد. ورغم أهميته، يُنقَد هذا المؤشر لعدم أخذه في الحسبان نوعية الموجودات التي توظف فيها الودائع، إذ قد تتساوى النسبة بين مصرفين مع اختلاف كبير في درجة المخاطر. كما تختلف النسبة المقررة باختلاف حجم المصرف، إذ تُفرض نسب أعلى على المصارف الصغيرة. ويرى بعض الباحثين أن الهدف من كفاية رأس المال

هو القدرة على امتصاص خسائر الموجودات لا تغطية الودائع، بينما يرى آخرون أن ارتفاع النسبة يمنح المصرف حماية أكبر للمودعين حتى في حال زيادة الموجودات عالية المخاطر (احمد وحنظل، 2012: 15). وتطرح هذه النسبة بالصيغة الآتية:

$$\text{رأس المال / الودائع} \times 100 = 10\%$$

2. **نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات:** استُخدم معيار نسبة رأس المال إلى الموجودات على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية لربطه رأس المال بالموجودات بهدف مواجهة الخسائر المحتملة، ويمتاز عن معيار نسبة رأس المال إلى الودائع بهذا الترابط. إلا أن أبرز عيوبه اعتماده على إجمالي الموجودات دون التمييز بين درجات المخاطرة فيها، مما قد يؤدي إلى تساوي النسبة بين مصرفين رغم اختلاف مستوى المخاطر الفعلية. كما يتعارض مع مصالح المساهمين، إذ إن رفع النسبة يحسن حماية المودعين لكنه يقلل العائد على حقوق الملكية. فضلاً عن ذلك، لا يُعد المعيار كافياً للحكم على كفاية رأس المال بعده ضماناً للمودعين، وأظهرت الدراسات أن ارتباط هذه النسبة باحتمال فشل المصرف ضعيف (عبدالستار، 2012: 10).

$$\text{رأس المال / إجمالي الموجودات} \times 100\%$$

ثانياً. **الاستدامة المصرفية:**

1. مفهوم الاستدامة المصرفية

لقد تطور مفهوم العمل المصرفي ليصبح أكثر شمولاً، بحيث يراعي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أدى إلى بروز مصطلح الاستدامة المصرفية كمفهوم حديث يعكس التوجه نحو ضمان استمرار أداء المصارف لوظائفها بكفاءة على المدى الطويل. ويهدف هذا المفهوم إلى دمج الأبعاد المالية مع المسؤولية الاجتماعية والالتزام البيئي، بما يحقق التوازن بين تحقيق الأرباح والمحافظة على مصالح المودعين والمجتمع، ويعزز من قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة التحديات والمخاطر المستقبلية " (النويران، 2022: 26).

إن الاستدامة المصرفية تعني قيام المصارف بقياس وتقرير تأثيراتها المالية والبيئية والاجتماعية بطريقة شفافة وموثوقة، وبأسلوب يمكن أصحاب المصلحة، مثل المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية، من فهم هذه التأثيرات والاستفادة منها بسهولة، بما يدعم الثقة ويعزز القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة (احمد وآخرون، 2021: 3). ويعرض الجدول رقم (1) عدد من اسهامات الباحثين في بيان مفهوم الاستدامة المصرفية.

جدول (1) عدد من اسهامات الباحثين في بيان مفهوم الاستدامة المصرفية

الباحث والسنة	التعريف
(عزيز، 2022 : 184)	الرغبة في التطوع المصرفي التزام المصارف الطوعي بالانخراط في أنشطة اجتماعية وبيئية واقتصادية ذات أثر إيجابي، بما يعكس حرصها على تحقيق أثر مستدام يعود بالنفع على المجتمع والبيئة والاقتصاد
(الملاح وكنعان، 2024: 21)	مسؤولية المصرف عن التحمل الاقتصادي في جوانب مختلفة بما في ذلك الربحية طويلة الاجل والنمو المستدام وإدارة الموارد

الباحث والسنة	التعريف
(Stankeviciene, 2014:1198)	كيفية تصميم وبناء وتنفيذ العمل المصرفي المرتبط بثقافة المصارف وهي تسعى إلى الابتكار والتميز في مجال الأعمال والتشغيل فضلا عن موقفه كمسؤولية اجتماعية ويركز على العملاء ويتجاوز متطلبات الامتثال الأساسية لأنه مصرف مستدام
(world bank ,2010)	خلق قيمة مالية اقتصادية مع قيمة اجتماعية بيئية طويلة الأمد لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة مع الأخذ بنظر الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستدامة المصرفية على أنها "هي إطار عمل استراتيجي تتبناه المؤسسات المصرفية لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، مع ضمان الكفاءة التشغيلية والنمو المستدام على المدى الطويل".

2. مؤشرات الاستدامة المصرفية

أ. مؤشر البعد الاقتصادي: تسعى العديد من المصارف مؤخراً إلى تحقيق استراتيجية الاستدامة والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاستدامة الاقتصادية لجميع العناصر الهيكلية في المصارف، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية لكل نظام اقتصادي في أي مصرف، ليس فقط بتوفير القدرات ولكن أيضاً يتم من خلال رفع جودتها ودخولها إلى السوق بآليات وخدمات جديدة (angus, 2017; 67)، أن خلق القيمة المستدامة يساعد الصناعة المصرفية بالحفاظ على أداء اقتصادي إيجابي حتى في وقت الأزمات وإن الوقاية من انهيار الصناعة المصرفية خلال مدة الانكماش المالي أمر مهم لأية مؤسسة مصرفية، وأن الوضع الاقتصادي اليوم يملئ الحاجة إلى وضع نموذج يمكن بموجبه تقييم الاستدامة علماً أن لحد الآن لا يوجد نموذج رئيس موحد والذي بموجبه يمكن قياس الاستدامة، لذلك يمكن النظر في الموارد (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) التي ينبغي أن تكون قابلة للقياس استخدام الموارد من أجل معرفة كفاءة هذه الموارد (stankeviciene, 2014:1197)، وإن الاستدامة الاقتصادية هي كذلك تمثل العمل على زيادة النشاط الاقتصادي والقضاء على الفقر بين أفراد المجتمع من خلال زيادة الانتاج المحلي وتحقيق أعلى معدلات الأرباح بأقل التكاليف ومن ثم يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع (ثابت، 2017:43).

وكذلك الاستدامة المالية للمصرف تعني امكانية بقاء واستمرار المصرف في تقديم مساهمه طويلة الأجل في التنمية (barbara, 2015:58).

ب. مؤشر البعد الاجتماعي: إن الاستدامة الاجتماعية تتمثل بحق الإنسان في أن يعيش حياة كريمة وسليمة يمارس فيها جميع الأنشطة مع الحفاظ على نصيبه من الثروة الطبيعية والخدمات الاجتماعية والبيئية حتى يتمكن من استثمارها بطريقة تخدم احتياجاته الخاصة، فضلاً عن احتياجاته في رفع المستوى المعيشي دون الإضرار بالأجيال القادمة، وإن الحاجة لوجود الاستدامة الاجتماعية في المصارف يمثل رغبة متزايدة في الاستباقية للمحافظة على الموارد والأجيال القادمة، من هذا المنطلق يحتاج من المصارف في تشكيل مجموعة من القيم والمعايير الثقافية والسلوكيات التي تعمل إلى تحقيق الاستدامة (خضير، وآخرون، 2023: 351)

ومن ثم فإنه البعد الاجتماعي يعتمد على عدد من المبادرات دون الرجوع إلى وجود ملزم قانونياً، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الأقناع والتعليم (يعقوب والعلمي، 105:2021).

ومن ثم فإن الاستدامة الاجتماعية تعني المحافظة على العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع قدر الإمكان من خلال توزيع المنتجات المصرفية والدخول بين فئات المجتمع (هدى وارادن، 9:2023). ج. مؤشر البعد البيئي: الاستدامة البيئية هي توجه استراتيجي تتبناه المنظمات بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث، من خلال وضع خطط مدروسة تُنفذ بواسطة فرق مختصة، يتجاوز هذا المفهوم نطاق جهة معينة ليصبح مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع المؤسسات، بما في ذلك المصارف، وتُعد المصارف إحدى الأدوات الحيوية لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية، نظراً لدورها الفاعل في توجيه التمويلات نحو مشاريع تحافظ على البيئة وتعزز التنمية المستدامة، يعني مصطلح الاستدامة البيئية الالتزام بالمحافظة على البيئة المحيطة التي تعمل ضمنها المصارف، والتي تشمل الماء، الهواء، الموارد الطبيعية، وغيرها من المكونات البيئية، ويشمل هذا الالتزام تطبيق سياسات تقلل من التأثير السلبي على البيئة، مثل دعم مشروعات الطاقة النظيفة، وتقليل بصمة الكربون، وتمويل الأنشطة التي تُسهم في حماية التنوع البيولوجي.

من خلال هذا التوجه، لا تُسهم المصارف فقط في تحسين سمعتها وتعزيز دورها الاجتماعي، بل تلعب أيضاً دوراً استراتيجياً في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، (النويران، 43:2022).

العناية والحفاظ على البيئة ومواردها يُعدان من الضروريات الأساسية لضمان استمرارية عناصر البيئة التي تدعم حياة الإنسان على هذا الكوكب، إن مواجهة المشاكل البيئية الناتجة عن النشاطات البشرية تتطلب جهوداً جادة ومدروسة لفهم مكونات البيئة ومواردها، فضلاً عن تقدير حجم المشكلات التي تؤثر عليها، وللحفاظ على النظام الحيوي الطبيعي، يجب أن يكون التخطيط لمواجهة هذه التحديات ذا مدى زمني بعيد يراعي الاستدامة المستقبلية، الاستدامة البيئية تعني اتخاذ قرارات مستنيرة تهدف إلى تقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة البشرية، وتستلزم هذه العملية اتخاذ إجراءات عملية تُركز على استخدام الموارد الطبيعية بشكل حكيم وعادل، بما يحقق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية وتلك القادمة، يشمل ذلك السعي لتحقيق استخدام مسؤول ومُنصف للموارد المحدودة بطريقة تضمن توفيرها بشكل مستدام.

هذا المفهوم يُبرز أهمية التفكير الاستراتيجي والتخطيط طويل الأجل لتجنب التدهور البيئي وضمان استمرار الأنظمة البيئية في دعم الحياة والتنمية، ويظهر أيضاً أن الحلول البيئية لا تقتصر على معالجة الأضرار الحالية فحسب، بل تشمل الوقاية من الأضرار المستقبلية، من خلال إدارة الموارد بكفاءة وعدالة، (العابدي والعرداوي، 531:2023).

المبحث الثالث: الجانب العملي

اختبار استقرارية البيانات: يتم تصنيف المتغيرات بحسب رتبة التكامل التي تنتمي إليها، وتحديد ما إذا كانت بحاجة إلى تحويلات قبل تضمينها في النموذج النهائي، وذلك بناءً على النتائج المستخلصة من اختبار ADF، والجدول الآتي يبين نتائج الاختبار:

جدول (2): نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع

المتغير	(المستوى) ADF	(المستوى) قيمة p	(الفرق الأول) ADF	(الفرق الأول) قيمة p	(الفرق الثاني) ADF	(الفرق الثاني) قيمة p
x	-3.5923	0.04184	-5.7953	0.01	-7.3808	0.01
y1	-3.7177	0.03132	-6.0703	0.01	-5.9984	0.01
Y2	-2.3037	0.4521	-3.9366	0.01	-5.9918	0.01
Y3	-2.1271	0.5234	-5.1252	0.01	-7.1692	0.01

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات لغة R البرمجية.

بالنظر إلى نتائج اختبار الاستقرار (ADF) لكافة المتغيرات في الدراسة، تبين أن هناك تبايناً في مستوى الاستقرار بين المتغيرات، فقد أظهرت بعض المتغيرات استقراراً عند المستوى وهي (x, y1, y2)، إذ كانت قيمة إحصاء ديكي-فولر دالة إحصائياً (p-value) أقل من 0.05، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى ولا تتطلب إجراء فروق إضافية، في المقابل، أظهر المتغير (y3) عدم استقرار عند المستوى، حيث كانت قيمة p أعلى من 0.05، ولكنه أصبح دالاً إحصائياً بعد أخذ الفرق الأول، مما يشير إلى أنه مستقر عند الفرق الأول ويُعد من مرتبة التكامل الأول I(1)، أما بعد أخذ الفرق الثاني فقد استمرت جميع المتغيرات بإظهار الاستقرار مما يعزز من موثوقية هذه النتائج.

تشير هذه النتائج إلى أن بيانات الدراسة تحتوي على مزيج من المتغيرات المستقرة عند المستوى والمستقرة عند الفرق الأول، وهو ما يستدعي الحذر عند إجراء التحليل الاقتصادي أو القياسي لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، ومع ذلك، فإن استخدام نموذج Panel SUR في هذه الدراسة، الذي يأخذ في الاعتبار الترابط بين المعادلات، يسمح بالتعامل مع هذا التفاوت بدرجة مناسبة دون الحاجة إلى تحويل المتغيرات كافة إلى مرتبة الاستقرار نفسها.

اختبار التغيرات المشتركة:

جدول (3): نتائج اختبار التغيرات المشتركة (Pesaran CD Test)

المتغير	قيمة Z	القيمة الاحتمالية (p-value)	الاستنتاج
x	-0.566	0.5712	لا يوجد تغير مشترك
y1	7.463	0.00000000008462	يوجد تغير مشترك معنوي
y2	-1.515	0.1297	لا يوجد تغير مشترك
y3	-0.096	0.9231	لا يوجد تغير مشترك

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات لغة R البرمجية.

أظهرت النتائج أن المتغيرات (x, y2, y3) لا تعاني من تغير مشترك، أما بالنسبة للمتغير (y1) فقد أظهر دلالة معنوية في اختبار التغيرات المشتركة، مما يعني أن هناك علاقات داخلية بين المقاطع (البنوك) قد تؤثر على تفسير هذه المتغيرات، وهو ما يُبرّر استخدام نموذج مثل SUR (Seemingly Unrelated Regression) الذي يأخذ هذه الترابطات في الاعتبار، وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن تجاهل الترابط بين المقاطع في بعض المتغيرات قد يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة، مما يُعزّز من أهمية استخدام نماذج مناسبة مثل SUR، أو استخدام أدوات تصحيح القيود الهيكلية عند الحاجة.

اختبار تجانس التباين: إن وجود تباين غير متجانس يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة لانحدار المربعات الصغرى (OLS)، إذ تصبح تباينات المعلمات مضللة مما يؤثر سلباً على نتائج الاستدلال الإحصائي، ومن ثم فإن رصد هذه المشكلة يمثل خطوة أساسية نحو تحسين مصداقية النموذج وتحليل نتائجه، و فيما يأتي نتائج اختبار تجانس التباين باستخدام اختبار Breusch-Pagan:

جدول (4): نتائج اختبار تجانس التباين (Breusch-Pagan)

قيمة P	درجة الحرية	قيمة BP	المعادلة
0.3	2	2.4081	y1
0.4361	2	1.6597	y2
0.3467	2	2.1186	y3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات لغة R البرمجية.

تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan إلى أن جميع قيم الاحتمالية (P-values) في المعادلات الثلاث أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس التباين في البواقي، وبالتالي، فإن نتائج الاختبار تدل على أن مشكلة التباين غير المتجانس غير موجودة في أي من نماذج المعادلات قيد الدراسة، مما يعزز من موثوقية التقديرات المتحصل عليها من النماذج المستخدمة،

اختبار الارتباط التسلسلي: إن وجود ارتباط تسلسلي يؤدي إلى تقديرات غير فعالة (Inefficient) لتباينات المعلمات، مما قد يؤثر في صلاحية اختبارات الفرضيات الإحصائية وموثوقية النتائج، وهو ما يتطلب اتخاذ معالجات مناسبة عند ثبوت هذه الظاهرة، و فيما يلي نتائج اختبار الارتباط التسلسلي (Serial Correlation) باستخدام اختبار Breusch-Godfrey لكل معادلة من معادلات النموذج:

جدول (5): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي (Serial Correlation) باستخدام اختبار

Breusch-Godfrey

القرار	القيمة الاحتمالية (P-value)	درجات الحرية (df)	قيمة LM	المعادلة
يوجد ارتباط تسلسلي	0.00005126	1	16.401	y1
يوجد ارتباط تسلسلي	0.0000005641	1	25.031	y2
يوجد ارتباط تسلسلي	0.001233	1	10.441	y3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات لغة R البرمجية.

تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey إلى أن القيم الاحتمالية للمعادلات y1، y2، y3 هي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي في هذه المعادلات، وبالتالي يوجد ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى في بواقي هذه المعادلات، وإن وجود الارتباط التسلسلي في عدد كبير من المعادلات يثير القلق بشأن صلاحية الفرضيات الكلاسيكية لنموذج الانحدار، وقد يتطلب ذلك استخدام تقديرات متينة أو تعديل النموذج لمعالجة هذه المشكلة.

بناء وتقدير نموذج Panel SUR: يُعد نموذج Panel SUR من النماذج الاقتصادية المتقدمة المستخدمة لتحليل سلاسل زمنية مقطعية متعددة ترتبط ببعضها من خلال الارتباط بين بواقي المعادلات، يتم استخدام هذا النموذج عند وجود عدة معادلات انحدار، تشترك في بعض المتغيرات

المستقلة أو تكون مرتبطة ببواقيها، رغم أن كل معادلة على حدة قد تبدو مستقلة، ويسمح هذا النموذج بتحسين دقة التقديرات عبر استغلال الترابط المشترك للبواقي (Residual Correlation) بين المعادلات، ويعد بديلاً أكثر كفاءة من تقدير كل معادلة بشكل منفصل باستخدام OLS، خاصةً عندما تكون هناك تغيرات مشتركة أو صدمات اقتصادية تؤثر على جميع المعادلات معاً.

جدول (6): نتائج كفاية رأس المال في الاستدامة المصرفية وفق نموذج Panel SUR

Equation	Fitted Intercept	Coef.	R-Squared	Adj R-Squared	RMSE	Sig.
y1	-1.6E+08	-6629.39	0.057198	0.021621	80779200	0.53183
y2	21.056	0.002977	0.258799	0.230829	8.18959	0.00736
y3	1.86E+10	-2877282	0.09065	0.056335	1.62E+10	0.17917

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات لغة R البرمجية.

فيما يأتي تحليل مفصل ومعمق لنتائج نموذج Panel SUR المطبق لاختبار أثر كفاية رأس المال في بعض مؤشرات الاستدامة المصرفية، مع تفسير شامل لكل معادلة على حدة:

1. أثر كفاية رأس المال في القيمة السوقية المضافة

$$Y1 = -159,248,000 - 6,629.39 X$$

توضح المعادلة أن معامل التحديد (R-Squared) بلغ 0.0572، وهو ما يشير إلى أن متغير كفاية رأس المال يفسر نحو 5.7% فقط من التغيرات في القيمة السوقية المضافة، وهي نسبة منخفضة تدل على محدودية قدرة النموذج على تفسير السلوك الفعلي للمتغير التابع، أما معامل التحديد المعدل (Adjusted R-Squared) فقد بلغ 0.0216، مما يعكس استمرار ضعف النموذج. من حيث جذر متوسط مربع الخطأ (RMSE)، فقد بلغ 80779200، وهو رقم كبير نسبياً، ويشير إلى وجود انحرافات كبيرة بين القيم المتوقعة والفعلية للقيمة السوقية المضافة، مما يعزز من محدودية دقة النموذج التنبؤية.

يشير معامل الانحدار الذي بلغ -6629.39 أي إن العلاقة بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية المضافة هي علاقة سلبية، ولكنها غير معنوية إحصائياً، حيث بلغت قيمة $Sig = 0.5318$ ، وهي أعلى من مستوى الدلالة المقبول (0.05)، مما يشير إلى أن هذا التأثير قد يكون عشوائياً أو غير منتظم.

ويُمكن تفسير هذه النتائج باحتمالات عدة، أبرزها أن القيمة السوقية المضافة تتأثر بمجموعة أوسع من المتغيرات الإستراتيجية أو السوقية التي لم يشملها النموذج، مثل هيكل رأس المال، استراتيجيات التوسع، أسعار الأسهم، كفاءة الإدارة، وتوجهات المستثمرين، كما إن الطبيعة المعقدة للقيمة السوقية المضافة تجعلها أقل تأثراً بالمؤشرات المحاسبية المباشرة ككفاية رأس المال، كما قد يعود ضعف العلاقة إلى التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي، مثل غياب الشفافية، ضعف السوق المالي، وقصور الإفصاح، والتي تُقلل من دور المؤشرات المالية كمحفزات مباشرة لتحسين القيمة السوقية المضافة.

وتُشير نتائج هذه المعادلة بشكل عام إلى أن متغير كفاية رأس المال لا يمثل عامل مؤثر بشكل معنوي ومباشر في القيمة السوقية المضافة في البيئة المصرفية العراقية، مما يُبرز الحاجة إلى توسيع النموذج ليشمل متغيرات إضافية أكثر تعبيراً عن الأداء السوقي للمصارف.

وبناءً على نتائج التحليل تقبل الفرضية الأولى التي تنص على (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في القيمة السوقية المضافة للمصارف العراقية عينة الدراسة).

2. أثر كفاية رأس المال والسيولة في عدد الفروع

$$Y2 = 21.056 + 0.00298 X_1 - 2.2326 X_2$$

توضح المعادلة الخاصة بتفسير أثر كفاية رأس المال في عدد الفروع (y_2) أن معامل التحديد (R-Squared) بلغ 0.2588، وهي نسبة أعلى من سابقتها، وتشير إلى أن متغير كفاية رأس المال يفسر ما نسبته 25.9% من التغيرات في عدد الفروع لدى المصارف عينة الدراسة، وهي نسبة مقبولة، كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-Squared) جاء بقيمة 0.2308، مما يؤكد أن النموذج احتفظ بجزء معتبر من القدرة التفسيرية حتى بعد تعديل عدد المتغيرات، ويدل على وجود ارتباط نسبي بين المتغيرات المستقلة وعدد الفروع.

وعند تحليل معامل الانحدار نجد أنه بلغ 0.00298، وهو يعكس علاقة إيجابية ومعنوية بين كفاية رأس المال وعدد الفروع، حيث بلغت قيمة $Sig = 0.0074$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، مما يعني أن المصارف ذات الكفاية الرأسمالية الأعلى تميل إلى التوسع من خلال فتح فروع جديدة، وذلك ربما نتيجة لتحسن وضعها المالي، وزيادة قدرتها على تلبية متطلبات الامتداد الجغرافي.

ويمكن تفسير هذه النتائج المحتملة باعتبارات عدة أهمها أن المصارف ذات كفاية رأس المال المرتفعة تكون أكثر استعداداً للتوسع والانتشار عبر فتح فروع جديدة، نظراً لقدرتها على تحمل التكاليف المرتفعة المرتبطة بهذا التوسع، بما في ذلك الكوادر البشرية والبنى التحتية، لذا يمكن القول إن كفاية رأس المال تمثل عاملاً محفزاً لتوسع الفروع في البيئة المصرفية العراقية.

وبناءً على نتائج التحليل ترفض الفرضية الثانية (التي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في عدد الفروع للمصارف العراقية عينة الدراسة).

3. أثر كفاية رأس المال في الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي

$$Y3 = 18,550,000,000 - 2,877,282 X$$

توضح المعادلة الخاصة بتفسير أثر كفاية رأس المال في الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي (y_3) أن معامل التحديد (R-Squared) بلغ 0.0907، أي أن متغير كفاية رأس المال يفسر نحو 9.1% فقط من التغيرات في مقدار الائتمان الممنوح لهذا القطاع، وهي نسبة منخفضة تعكس محدودية النموذج في شرح السلوك الفعلي للمتغير التابع، أما معامل التحديد المعدل (Adjusted R-Squared) فقد بلغ 0.0563، مما يؤكد ضعف النموذج حتى بعد احتساب عدد المتغيرات المستقلة. وعند تحليل معامل الانحدار نجد أنه بلغ -2,877,282، ويعكس علاقة سلبية بين كفاية رأس المال والائتمان الممنوح للقطاع الزراعي، ولكن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً، إذ بلغت قيمة $Sig = 0.1792$ ، وهي أعلى من المستوى المقبول (0.05).

إن ضعف تأثير كفاية رأس المال على الائتمان الزراعي يُشير إلى أن هذا النوع من التمويل لا يُشكل أولوية ضمن السياسات التمويلية للمصارف، أو أنه لا يُرتبط ارتباطاً مباشراً بالمؤشرات الرقابية التقليدية مثل كفاية رأس المال، كما قد تكون هناك عوامل تنظيمية أو تشريعية تعيق تقديم الائتمان الزراعي، أو تُحجم المصارف عن التوسع فيه، وهو ما لا تعكسه البيانات المالية وحدها.

وبصورة عامة تُظهر هذه المعادلة أن كفاية رأس المال ليس لها تأثير معنوي، وهو ما يُبرز أهمية دراسة سياسات التخصيص القطاعي للانتمان ومواءمتها مع أهداف التنمية الزراعية، كما يدعو إلى إدخال متغيرات إضافية مستقبلاً مثل نسب المخاطر، أسعار الفائدة، دعم الدولة للقطاع الزراعي، أو المؤشرات التنموية ذات الصلة.

وبناءً على نتائج التحليل تقبل الفرضية الثالثة التي تنص على (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الانتمان الممنوح للقطاع الزراعي من قبل المصارف العراقية عينة الدراسة).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تُشير النتائج إلى أن كفاية رأس المال لا تمثل محدداً مؤثراً بشكل جوهري في خلق القيمة السوقية المضافة للمصارف العراقية، مما يدل على أن الأداء السوقي يتأثر بعوامل أكثر تعقيداً من مجرد الملاءة الرأسمالية، بما في ذلك البيئة السوقية غير الناضجة، وضعف الشفافية، وتدني كفاءة التداول في سوق العراق للأوراق المالية.
2. أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال تُعد من العوامل الأساسية الداعمة لزيادة عدد الفروع، وهو ما يعكس قدرة المصارف ذات القاعدة الرأسمالية المتينة على التوسع والانتشار، وتعزيز حضورها في السوق المحلي، بما يُسهم في رفع قدرتها التنافسية وتوسيع قاعدة عملائها.
3. يُلاحظ غياب أي تأثير مباشر أو معنوي لكفاية رأس المال على حجم الانتمان الموجه للقطاع الزراعي، مما يُثير السؤال حول موقع هذا القطاع ضمن الأولويات التمويلية للمصارف التجارية، ويُلمح إلى وجود فجوة بين أهداف التنمية الوطنية في القطاع الزراعي وبين توجهات المصارف الائتمانية الفعلية.

ثانياً. التوصيات:

1. ينبغي على المصارف العراقية أن تدمج بين متطلبات الكفاية الرأسمالية ومجموعة أوسع من العوامل المؤثرة في القيمة السوقية، مثل تبني سياسات تسعير مرنة، وتعزيز الثقة في السوق من خلال الإفصاح المالي، ورفع كفاءة الحوكمة، وتوجيه الموارد نحو الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية.
2. يُوصى باستخدام مؤشر كفاية رأس المال كأداة تحليلية لتحديد القدرة التوسعية للمصرف، بحيث يُربط اتخاذ قرارات فتح فروع جديدة بالوضع الرأسمالي للمصرف، مع مراعاة العوامل الديموغرافية والاقتصادية لكل منطقة جغرافية مستهدفة، وذلك لضمان التوسع الفعّال وتقليل التكاليف غير المجدية.
3. يجب أن تُعيد المصارف النظر في أولوياتها الائتمانية بما ينسجم مع احتياجات التنمية المستدامة، لا سيما في القطاع الزراعي، من خلال بناء نماذج تقييم مخاطر متخصصة للتمويل الزراعي، وتطوير أدوات مالية ملائمة لهذا القطاع، بما يشمل التمويل الموسمي والتسهيلات المرتبطة بالدورة الزراعية.
4. من الضروري أن تواكب البيئة التنظيمية تطورات العمل المصرفي، من خلال إصلاح هيكل السوق المالي، وزيادة الشفافية والإفصاح، وتحسين أنظمة الرقابة والإشراف المصرفي، بما يُمكن مؤشرات ككفاية رأس المال من أن تُعبر فعلياً عن القوة المالية للمصارف، وتُحفز المستثمرين وصناع القرار على توظيفها.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. احمد، قبس عبد الرزاق، (2021)، توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة، دراسة تحليلية عن برامج الشركات العراقية المصرفية الضامنة والمانحة للقروض، مجلة الوارث العلمية، عدد خاص، المجلد (3).
2. ثابت، حسان وسيد أحمد حاج عيسى (2017) " دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية " مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية العدد السادس، الصفحة (73) -53.
3. حسين، صفاء تايه محمد وحليم، غصون ناصر، (2022)، دور استراتيجيات التسويق المصرفي في تحقيق الاستدامة المصرفية، مجلة الغري، المجلد (18)، العدد (3) .
4. خضير، ارادن حاتم، دور الوعي الاستراتيجي في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية في مدينة بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد (2023).
5. سلمان، رحيم قاب، (2021)، التحليل المالي المؤشرات الاستدامة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (2)، المجلد (17).
6. شوارد، حمزة، (2023)، تقييم أهمية معيار كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في ضوء مبدأ مشاركة المخاطر لحسابات الاستثمار، المجلة الجزائرية، للتنمية الاقتصادية، المجلد (10)، العدد (1).
7. العابدي، عمار ياسر عبد الكاظم والعداوي، أمير عقيد كاظم، (2023)، دور الحوكمة الالكترونية في تحقيق الاستدامة للمصارف (دراسة استطلاعية على عينة من المصارف التجارية العراقية)، مجلة الوارث العلمية، المجلد (5)، عدد خاص.
8. الملاح، رامي محمد غسان وكنعان، علي محمد، (2024)، أثر الإجهاد المصرفي على مكونات الاستدامة المصرفية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (40).
9. النويران، ثامر علي، (2022) ، ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المصرفية المستدامة دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، مجلة التحويلات الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (1) .
10. يعقوب، سالم، العلمي، قواسمية (2021) "المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل دراسة مفاهيمية" مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية المجلد 9 العدد3.
11. عبد الستار، رجاء رشيد، " تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (31) 2012.
12. احمد وحنظل، سمير عباس عبد علي استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (32)، 2012.
13. المرسومي، مروج طاهر، (2017)، أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Angus Yip, Nancy Bocken, (2017)," Sustainable Business Model Archetypes for the Banking Industry", Journal of Cleaner Production.
2. Barbara Casu, Claudia Girardone and Philip Molyneux, (2015),"Introduction to Banking ", Second edition, Pearson Education Limited.
3. Stankeviciene, J., & Nikonorova, M. Sustainable value creation in commercial banks during financial crisis. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 2014.
4. World Bank Group, banking on sustainability: Financing Environmental and Social Opportunities in Emerging Markets International Finance Corporation, 2007, Available at <http://www.ifc.org/sustainability>
5. World Bank Group, (2010), 'Banking on sustainability: Financing Environmental and Social Opportunities in Emerging Markets', International Finance Corporation. Available at: <http://www.ifc.org/sustainability> Accessed 24 September.